نشرة صندوق النقد الدولي

حاويات في ميناء دبلن، آيرلندا — وهي من أوائل البلدان المشاركة في عملية التقييم الجديدة التي أطلقها الصندوق بشأن شفافية المالية العامة (الصورة: Rosa Isabel Vasquez/Newscom)

الإنفاق العام والمساءلة عنه

الصندوق يعزز ميثاق شفافية المالية العامة

نشرة الصندوق الإلكترونية
١ يوليو ٢٠١٣

- ميثاق شفافية المالية العامة المعدّل يساعد على تحسين صنع السياسات وتعزيز المساءلة عن استخدام المال العام
- التشاور يهدف إلى استطلاع آراء الجمهور العام والاستفادة منها في تعديل الميثاق
- تقييمات شفافية المالية العامة بدأت على أساس تجريبي في عدة بلدان

عقب التشاور المبدئي الذي تم في أوائل ٢٠١٣، نشر الصندوق مسودة معدَّلة لميثاقه المعني بشفافية المالية العامة لمزيد من التشاور العام. وسيكون الميثاق المعدَّل ركيزة يمكن من خلالها إعطاء دفعة جديدة لشفافية المالية العامة في البلدان الأعضاء.

ويُلاحَظ أن المعلومات المتعلقة بالمالية العامة ترد أحيانا في التقارير التي تصدرها الحكومات بشكل لا يتيح صورة كاملة وموثوقة عن مراكزها المالية وآفاقها المنتظرة والمخاطر التي تتعرض لها. وتعمل زيادة شفافية المالية العامة على ضمان استرشاد القرارات الاقتصادية الحكومية بمعلومات كافية وسليمة كما تسمح للهيئات التشريعية والمواطنين بمساءلة الحكومات عن استخدامها للموارد العامة.

ويهدف ميثاق الممارسات السليمة المعدل إلى تعزيز المعايير التي تحكم إعداد تقارير المالية العامة لكي تأخذ في الاعتبار دروس الأزمة الاقتصادية الأخيرة، ورصد وإزالة أي ثغرات فيما يُنشر من معلومات مالية، وتشجيع المزيد من الشفافية في المالية العامة لدى البلدان في كل مستويات الدخل. وقد أجريت هذه التغييرات بما يضمن حصول صناع السياسات وأعضاء الهيئات التشريعية والمواطنين والأسواق على صورة أكثر اكتمالا عن حالة الموارد العامة.

وعلى مدار الستة أشهر الماضية، تشاور الصندوق مع الحكومات ومجموعات المجتمع المدني حول كيفية تعزيز المعايير التي تحكم شفافية المالية العامة وأدوات تقييمها. وقد روعيت التعليقات المتلقاة أثناء جولة التشاور الأولى عند وضع مسودة الميثاق المعدلة التي نشرت اليوم. وفي هذه الجولة التشاورية الجديدة، يطلب الصندوق إفادته بمزيد من الآراء

لأخذها في الاعتبار عند وضع النسخة النهائية من الميثاق المعدل، والتي سيتم نشرها قبل نهاية عام ٢٠١٣. وهناك خطوات محددة لتلقي التعليقات من الجمهور.

ميثاق شفافية المالية العامة عبر السنين

شفافية المالية العامة — وأركانها الشمول والوضوح والموثوقية والحداثة فيما ينشر من معلومات سابقة أو حالية أو مستقبلية عن الموارد العامة — تمثل عاملا حاسما في صنع سياسات المالية العامة الفعالة. وهناك رصيد متنام من الأبحاث التجريبية التي تسلط الضوء على العلاقة الإيجابية بين شفافية المالية العامة وأداء المالية العامة والتصورات السائدة عن ملاءة المالية العامة.

وقد ظل *ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة* والدليل والمرشد المصاحبان له عناصر محورية في البنيان العالمي لمعايير شفافية المالية العامة منذ صدورهم لأول مرة في عام ١٩٩٨ وتحديثهم لاحقا في عام ٢٠٠٧. كذلك أتاح الميثاق إطارا لتقييم الالتزام بمبادئه وممارساته عبر البلدان المختلفة. ومنذ عام ١٩٩٩، أجرى الصندوق ١١١ تقييما من هذا النوع في ٩٤ بلدا — وهو ما يسمى تقارير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة.

وقد تَحَقق تقدم كبير منذ أواخر التسعينات في تحسين تغطية تقارير المالية العامة ومستوى جودتها ودرجة حداثتها، لكن الأزمة التي تفجرت في عام ٢٠٠٨ كشفت عن وجود قصور كبير في فهم مراكز المالية العامة والاحتمالات المتوقعة لها والمخاطر التي تواجهها، حتى في الاقتصادات المتقدمة. ويؤكد الصندوق في إحدى دراساته الصادرة مؤخرا بشأن السياسات أنه يتعين تعزيز المعايير الحالية لشفافية المالية العامة وترتيبات مراقبتها، بما في ذلك مدونة شفافية المالية العامة وأدوات التقييم المستخدمة، حتى تأخذ في الاعتبار دروس الأزمة وتحول دون عودة اللاشفافية المالية في أعقابها.

ميثاق شفافية المالية العامة المعدل

يختلف الهيكل والمحتوى المقترحان لميثاق شفافية المالية العامة عن الميثاق الحالي من عدة أوجه. وعلى وجه التحديد، يتميز الميثاق بما يلي:

- ***تركيز أكبر على النتائج المدرجة في التقارير:*** كان كثير من المبادئ المدرجة في نسخة ٢٠٠٧ من الميثاق تركز على وضوح الترتيبات القانونية والمؤسسية والإجرائية لإعداد تقارير المالية العامة. أما الميثاق المعدل فيحتفظ بأغلبية هذه المبادئ مع إعادة صياغتها لتركز على جودة تقارير المالية العامة ذاتها باعتبارها أساسا أكثر موضوعية لتقييم درجة الشفافية الفعلية. ولتحقيق هذه الغاية، يرتكز الميثاق على ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالإفصاح عن بيانات المالية العامة: (١) إعداد تقارير المالية العامة؛ (٢) التنبؤ بتطورات المالية العامة وإعداد الموازنة؛ (٣) تحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة.

- ***تركيز على القضايا الحيوية في صنع السياسات الاقتصادية الكلية:*** يتسم الميثاق المعدل بزيادة التركيز على قضايا شفافية المالية العامة ذات الأهمية الحيوية في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، ومن ثم في زيادة

التكامل مع إطار تقييم الإنفاق العام والمسؤولية المالية (PEFA). فعلى سبيل المثال، يحظى تحليل مخاطر المالية العام وإدارتها بدرجة أكبر من التركيز في مسودة الميثاق المعدلة مقارنة بميثاق عام ٢٠٠٧. وفي نفس الوقت، لا تظهر في المسودة المعدلة المبادئ الواردة في ميثاق ٢٠٠٧ التي تتعلق بأمور كالتوظيف في القطاع العام والمشتريات وإجراءات التدقيق المحاسبي لأنها أقرب إلى القضايا الإدارية وتخضع لمؤشرات أداء نوعية ضمن إطار تقييم الإنفاق والمسؤولية المالية.

- ***أخذ دروس الأزمة في الاعتبار:*** تم تحديث المبادئ الواردة في الميثاق لكي تأخذ في الاعتبار دروس الأزمة، مثل توسيع تغطية المؤسسات ضمن تقارير المالية العامة، وتوفير معلومات أشمل عن الميزانيات العمومية الحكومية، وإعداد تقارير أكثر تواترا وحداثة عن بيانات المالية العامة، وتحسين تحليل المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة، والإشراف المالي النشط على الكيانات دون المركزية والشركات العامة، وتحسين الاتساق بين تنبؤات المالية العامة وتقارير المالية العامة أثناء السنة وفي نهايتها.

- ***تقديم ممارسات متدرجة:*** حدد ميثاق ٢٠٠٧ معيارا موحدا للممارسات السليمة في كل مجال، لكن الميثاق المعدل يميز بين الممارسات المبدئية والجيدة والمتقدمة لكل من مبادئ الشفافية البالغ عددها ٤٥ مبدأ. ويتيح هذا للبلدان مجموعة من العلامات الفارقة القابلة للتحقق على طريق الالتزام الكامل للمعايير الدولية المتقدمة.

- ***استحداث مؤشرات كمية:*** يتضمن الميثاق مجموعة من المؤشرات الكمية لشفافية المالية العامة، للسماح بتحليل أكثر دقة لجودة ما ينشر من بيانات المالية العامة ومدى القصور في الممارسات المتعلقة بشفافيتها. وتشمل هذه المؤشرات مقاييس لنطاق تغطية تقارير المالية العامة، وموثوقية تنبؤات المالية العامة، وحجم الالتزامات الاحتمالية التي لا تدرج في هذه التقارير.

تقييم جديد لشفافية المالية العامة

سوف يُرسي ميثاق شفافية المالية العامة المعدّل أساسا لنوع جديد من تقييمات شفافية المالية العامة (FTA) يحل محل تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (ROSC) المعنية بالمالية العامة. ومقارنة بتقارير مراعاة المعايير والمواثيق، يتيح تقييم شفافية المالية العامة للبلدان الأعضاء تقييما أكثر استفاضة في التفاصيل التحليلية وأكثر قابلية للمقارنة والتطبيق العملي. ومن التنقيحات الأساسية التي يتضمنها التقييم الجديد:

- ***تقييم يتيح المعلومات بسهولة أكبر:*** تتضمن تقارير تقييم شفافية المالية العامة مجموعة من الخرائط التوضيحية الملونة التي تقدم للبلدان صورة واضحة عن مواطن القوة والمجالات التي يمكن تحسينها في ضوء المبادئ والممارسات الواردة في الميثاق بشأن شفافية المالية العامة، ومن ثم تسمح بوضع معايير قياسية في مقابل البلدان المقارن بها، وتحديد احتياجات الإصلاح؛

- ***تحليل أكثر دقة:*** يركز التحليل في هذا السياق على مدى كفاية بيانات المالية العامة الواردة في التقارير ومستوى جودتها كما يركز على حجم الثغرات القائمة استنادا إلى المؤشرات الكمية لشفافية المالية العامة حسبما ينص عليها الميثاق؛

- ***خطة عمل بخطوات متسلسلة:*** يتم في سياق التقييم تحديد سلسل من الخطوات الملموسة التي يحتاج البلد المعني إلى اتخاذها على المدى المتوسط لمعالجة احتياجات الإصلاح الأساسية في مجال شفافية المالية العامة؛

- ***تقييمات بطريقة وحدات البيانات المنفصلة:*** تتضمن تقييمات شفافية المالية العامة ثلاثة وحدات بيانات مستقلة يمكن استكمالها على نحو منفصل، وهي: (١) إعداد تقارير المالية العامة، (٢) التنبؤ بتطورات المالية العامة وإعداد الموازنة، (٣) تحليل مخاطر المالية العامة وإدارتها. ويسمح هذا بإجراء تقييمات أكثر دقة في الهدف بحيث تركز على أكثر قضايا الشفافية إلحاحا في البلد المعني.

وعلى مدار الشهور القليلة الماضية، طبق الصندوق التقييم الجديد لشفافية المالية العامة على أساس تجريبي في عدة بلدان متقدمة وصاعدة في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وتم استخدام نتائجه في إجراء المزيد من التنقيحات للمبادئ والممارسات الواردة في مسودة الميثاق المعدل. وبعد الحصول على موافقة السلطات في البلدان الأعضاء، يتوقع الصندوق نشر التقارير النهائية لهذه التقييمات التجريبية في أواخر ٢٠١٣. ومن المخطط إجراء تقييمات أخرى على أساس تجريبي في أواخر هذا العام.

روابط ذات صلة:

مسودة ميثاق شفافية المالية العامة

قدِّم تعليقاتك

صحيفة وقائع عن شفافية المالية العامة

دراسة بشأن السياسات المتعلقة بشفاية المالية العامة

تدوينة عن إدارة المالية العامة